**الموضوع** تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

( الوثيقة رقم : 12 )

**المرجع**

- قرارات المجلس التنفيذي في دوراته 75 ، 76 ، 78.

**الملخص**

- تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي في دورته 75 رقم (18 - أ) الذي دعا الدول العربية إلى إجراء تقويم شامل لتجاربها في محو الأمية وتعليم الكبار حتى نهاية عام 2001. ودعا المدير العام إلى تعميم هذه التجارب وغيرها من التجارب الدولية الناجحة على الدول العربية للاسترشاد بها في استكمال جهودها لمحو الأمية بها، وكذلك دعا المدير العام إلى التعاون مع الدول العربية في وضع خططها لمحو الأمية وتعليم الكبار في ضوء الدراسة التقويمية لتجاربها، وفي ضوء المؤشرات التي تضمنتها الوثيقة أو المؤشرات الأخرى، ومساندة الدول العربية في البحث عن مصادر لتمويل خطط محو الأمية وتعليم الكبار بها.
- قامت المنظمة بمخاطبة الدول العربية بشأن موافاتها بتقارير وطنية حول أوضاع الأمية والتجارب والخطط التي وضعتها لمواجهة الأمية.
- نتيجة لعدم وصول تقارير معظم الدول العربية في هذا الشأن، اتخذ المجلس التنفيذي قراره رقم: (م ت / د 76 / ق 20 بند 3)، الذي دعا فيه الدول العربية التي لم ترسل بعد تقاريرها الوطنية إلى الإسراع بموافاة المنظمة بها ودعوة المدير العام إلى متابعة تنفيذ هذا المشروع.
- تولت المنظمة متابعة هذه الدعوة، ولكنها لم تتمكن من الحصول على غالبية التقارير المطلوبة.
- تم عرض الأمر على المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين (سبتمبر 2003) الذي جدّد بموجب قراره رقم(م ت/ د 78 / ق 10 بند 2) دعوته إلى اللجان الوطنية التي لم ترسل بعد تجاربها وخططها الوطنية

والبيانات الإحصائية إلى سرعة موافاة المنظمة بها حتى يتيسر تقويم تلك التجارب والخطط وتعميمها على الدول العربية الأخرى، والعمل معها في مواجهة مشكلة الأمية وتطوير برامج تعليم الكبار.

- كلفت المنظمة فريق خبراء بالتعاون مع مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس بإعداد وثيقة لتقويم تجارب وجهود الدول العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- تم عرض الوثيقة على المؤتمر الثاني لتعليم الكبار (أبريل 2004).
- تمت مراجعة الوثيقة في ضوء الآراء والملاحظات التي أبديت من قبل المشاركين في المؤتمر، وهي معروضة على المجلس للنظر وإبداء الرأي.

---

**الملخص** للتفضل بالنظر وإبداء الرأي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام

وثيقة رقم : م ت/ د 80/ و 12

# وثيقة

مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي

بشأن

## تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

أصدر المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين ديسمبر 2002 قراراه رقم: ( م ت/ د 75/ و18 - أ) الذي نص على:

1. دعوة الدول العربية إلى إجراء تقويم شامل لتجاربها في محو الأمية حتى نهاية عام 2001م، يتضمّن تقويم السياسات والخطط والبرامج والأنشطة، وغيرها، مع بيان جوانب القوة وجوانب الضعف في هذه التجارب، وأن يرفق التقويم بمؤشرات إحصائية حديثة عن السكان ونسب الأمية بحسب التقسيم الإداري لكل دولة.
2. دعوة المدير العام إلى تعميم هذه التجارب وغيرها من التجارب الدولية الناجحة على الدول العربية للاسترشاد بها في استكمال جهودها لمحو الأمية بها.
3. دعوة المدير العام إلى التعاون مع الدول العربية في وضع خططها لمحو الأمية وتعليم الكبار في ضوء الدراسة التقويمية لتجاربها، وفي ضوء المؤشرات التي تضمنتها الوثيقة أو المؤشرات الأخرى، ومساندة الدول العربية في البحث عن مصادر لتمويل خطط محو الأمية وتعليم الكبار بها.

- تمت مخاطبة الدول العربية بشأن موافاة المنظمة بتقارير وطنية حول أوضاع الأمية والتجارب والخطط التي وضعتها لمواجهة الأمية، مع تقديم بيانات إحصائية على مستوى الوحدات الإدارية في الدولة، وعن الخطوات التي اتخذتها لمواجهة الأمية، وبيان رؤيتها المستقبلية لمكافحة الأمية وتعزيز برامج تعليم الكبار.

- ونتيجة لعدم وصول تقارير معظم الدول العربية في هذا الشأن، اتخذ المجلس التنفيذي قراره رقم: ( م ت /د76/ ق20 بند 3) الذي نص على:

" دعوة الدول العربية التي لم ترسل بعد تقاريرها الوطنية إلى الإسراع بموافاة المنظمة بها". ودعوة المدير العام إلى متابعة تنفيذ هذا المشروع وتقديم تقرير بما يتوصل إليه من نتائج حوله".

- تولت المنظمة متابعة هذه الدعوة ولكنها لم تتمكن من الحصول على غالبية التقارير المطلوبة، وعرضت الأمر على المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعون سبتمبر 2003، الذي جدد هذه الدعوة في قراره رقم ( م ت/ د 78/ ق 10 بند 2) الذي نص على:

" دعوة اللجان الوطنية العربية التي لم ترسل بعد تجاربها وخططها الوطنية والبيانات الإحصائية المطلوبة إلى سرعة موافاة المنظمة بردودها حتى يتيسر تقويم تلك التجارب والخطط، وتعميمها على الدول العربية الأخرى والعمل معها في مواجهة مشكلة الأمية وتطوير برامج تعليم الكبار".

- وفي ضوء ذلك كلفت المنظمة فريق خبراء بالتعاون مع مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس بإعداد وثيقة لتقويم تجارب وجهود الدول العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار خلال نصف القرن المنصرم، وتم عرض الوثيقة على المؤتمر الثاني لتعليم الكبار الذي عقدته المنظمة بالتعاون مع المركز خلال الفترة 14/13 أبريل 2004م. ودعت جميع المهتمين وقيادات محو الأمية وتعليم الكبار إلى المشاركة في فعالياته، وقد شارك في المؤتمر ( 130) مشاركاً، من ذوي الاختصاص وقيادات تعليم الكبار في سبع دول عربية.

- تمت مراجعة الوثيقة في ضوء ما أبداه المؤتمرون من ملاحظات وآراء، كان من أهمها:
  - أن تبتعد الوثيقة عن إبداء الملاحظات والتعليقات ذات الصيغة القطرية.
  - أن تقدم الوثيقة إطارا مرجعياً عاماً للتقويم، ورؤية مستقبلية تعين الدول العربية على تطوير جهودها وتجاربها في مجال محو الأمية وتعزيز برامج تعليم الكبار.

## لذلك

يتشرف المدير العام بعرض الوثيقة على المجلس التنفيذي الموقر للتفضل بالنظر.

ومرفق طيه مشروع القرار المقترح إصداره بهذا الشأن.

وثيقة رقم : م ت/ د 80/ و 12

مرفق رقم (1)

# تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

" وثيقة مرجعية "

تونس 2004

# تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

## " وثيقة مرجعية "

**توطئه:**

فرضت المتغيرات العلمية والتكنولوجية المصاحبة لعصر العولمة على كل الأمم – المتقدم منها والنامي – معايير جديدة تحدد مدى قدرتها على تنمية إنتاجها وتحسين خدمتها وتنشيط جهودها وتجاربها وتأمين بقائها وبقاء الأجيال القادمة.وتحقيق هذه الغاية لأي أمة رهن بما تملكه من قدرات على استيعاب هذه المتغيرات ومعايشتها ومواكبتها والإسهام في صنعها.

ومن هذا المنظور قامت الدول العربية بجهود وتجارب لمحو أمية الكبار حيث استطاعت بعض الدول أن تتحول إلى دول ذات وفرة في القرائية، بينما أخرى لم تحقق ذلك ومن ثم أطلق عليها دول الحرمان من القرائية. وعلى ذلك فإن تقويم التجارب والجهود المبذولة لمحو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية يعد من القضايا الهامة والملحة، ومن هنا تسعى الوثيقة الحالية إلى التركيز على ثلاثة محاور :

**المحور الأول :** الأوضاع الحالية لمحو أمية الكبار في الوطن العربي.

**المحور الثاني:** مؤشرات لتقويم ما حققته الجهود والتجارب العربية لمحو أمية الكبار.

**المحور الثالث:** توجهات مستقبلية لتطوير العمل لمحو أمية الكبار في الوطن العربي

وفيما يلي عرضاً لمحاور الوثيقة بالتفصيل:

**المحور الأول: الأوضاع الحالية لمحو أمية الكبار في الوطن العربي:**

شهد الوطن العربي جهوداً حثيثة لمحو أمية الكبار منذ منتصف القرن الماضي، ففي عام 1948م، قامت جامعة الدول العربية باستفتاء الأعضاء فيها لتعرف طرق وأساليب مكافحة الأمية، وبعد سبع سنوات تقريباً عقد بالقاهرة مؤتمر التعليم الإلزامي للدول العربية في الفترة من 29ديسمبر 1954 إلى 11 يناير 1955م، وكان من أهم توصياته: ربط تعميم وإلزامية التعليم الابتدائي بجهود محو الأمية، وأن تضع كل دولة خطة شاملة لتعميم التعليم الإلزامي المجاني في فترة لا تتجاوز عشر سنوات، وأن تكون المدارس الإلزامية مراكز للتربية الأساسية، وإيقاظ الوعي بضرورة تعليم البنات للنهوض بالأسرة والمجتمع.

وفي عام 1964م عقد المؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في البلاد العربية- عرف فيما بعد بمؤتمر الإسكندرية الأول- وكانت أهم قراراته تحديد فترة خمس عشرة سنة للقضاء على الأمية، والدعوة إلى إنشاء صندوق عربي لمحو الأمية، وإنشاء جهاز خاص لمحو الأمية أنشئ بالفعل في(8) يناير 1966م في إطار جامعة الدول العربية تحت مسمى " الجهاز الإقليمي لمحو الأمية "، وعقب إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في 25 يوليو 1970م ضمّ الجهاز إليها في يوليو 1972م بعد تطويره، وبات يطلق عليه "الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار" "آرلو"، وقد سعى الجهاز إلى وضع أول استراتيجية لمحو الأمية في البلاد العربية عام 1976م، وأقرها مؤتمر الإسكندرية الثالث في بغداد عام 1979م، كما تمّ تحقيق الدعوة لإنشاء صندوق عربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام 1980م. وتمّ وضع مشروع خطة تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي لمدة عشر سنوات(1990- 2000) وذلك في عام 1985م.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين شاركت الدول العربية في المؤتمر العالمي حول "التربية للجميع"، والذي عقد في جومتيان / تايلاند في الفترة من (5- 9) مارس 1990م. حيث أوضح أن الجهود التي بذلتها دول العالم لضمان حق التربية للجميع، مازالت تحتاج إلى مزيد الجهود، لأن هناك أكثر من (100) مليون طفل من بينهم (60) مليون فتاة على الأقل محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وحوالي (960) مليوناً من الراشدين، ثلثاهم من النساء أميون، وأكثر من ثلث الراشدين في العالم لا سبيل لهم إلى المعرفة المطبوعة والمهارات والتقانات الجديدة والتي من شأنها أن تحسّن نوعية حياتهم.

وبناء على ذلك صدر عن مؤتمر جومتيان: "الإعلان العالمي حول التربية للجميع" والذي يتضمن عشر مواد هي: تأمين حاجات التعلم الأساسية، صياغة رؤية موسّعة والتزام متجدد نحو التربية للجميع، تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة، التركيز على اكتساب التعلم، توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها، تعزيز بيئة التعلم، تقوية المشاركات، وضع سياسات مساندة، تعبئة الموارد، تدعيم التضامن الدولي.

وفي مطلع الألفية الثالثة شاركت الدول العربية في المؤتمر الثاني للتعليم للجميع الذي عقد في داكار/ السنغال في الفترة من(26- 28) أبريل 2000م، الذي أوضح أن الجهود المبذولة للتعليم للجميع حققت تقدماً كبيراً في العديد من البلدان، ومع ذلك بات من غير المقبول في عام 2000م أن يظل أكثر

من (113) مليون طفل محرومين من التعليم الابتدائي، وهناك (880) مليون أمي من الكبار، وأن يبقى التمييز بين الجنسين متغلغلاً في نظم التعليم، وأن الكبار ما زالوا محرومين من اكتساب المهارات والمعارف المدرّة للدخل.

وبناء على ذلك صدر عن المؤتمر إعلان بالسعي إلى تحقيق ستة أهداف هي: توسيع وتحسين الرعاية والتربية وخاصة للأطفال الأكثر حرماناً، العمل على تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد إلزامي ومجاني بحلول عام 2015، ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من برامج المهارات الحياتية، تحقيق تحسين بنسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015م، إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005م وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015م، تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع.

وفي سياق الجهود المتنامية لمحو أمية الكبار، ورغبة في تفعيلها على مستوى الدول العربية، أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي" عام 2000 تضمنت أربعة عشر محوراً، صنفت في خمس دوائر رئيسة من حيث: الفلسفة، والبرامج، والمستفيدين، القوى البشرية، والمؤسسات. ولتطوير الأداء الوطني والعربي لسد منافذ الأمية أصدرت المنظمة الخطة العربية لتعليم الكبار عام2001م

إن كل هذه الجهود وغيرها تتطلب منا إطلالة لمعرفة معدلات الأمية على المستوى العالمي، ومن هنا تتجه الوثيقة الحالية إلى إبراز معدلات الأمية في الوطن العربي مقارنة بما يتم في العالم من حولنا وذلك وفقاً لما صدر عن منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) من إسقاطات علمية.

والجدول رقم (1) يوضح أن معدل الأمية على مستوى العالم عام 2005 سوف يصل إلى (18.3%)، وإذا ما اعتبرنا هذا الرقم بمثابة مؤشر يمكن من خلاله معرفة مدى ما تحرزه الدول في قارات ومناطق العالم من جهود لمواجهة مشكلة الأمية، وفيما يلي من قراءة تفسيرية:

أ- القارات والمناطق التي تصل إلى معدل أقل من 20% في عام 2005م، تمثل خمس مناطق هي على التوالي: المناطق الأكثر نموا (1.1%)، أوروبا (1.4%)، الولايات المتحدة الأمريكية (6%)، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (9.5%)، شرق آسيا والمحيط الهادي (10.8%).

ب- القارات والمناطق التي تصل إلى معدل أعلى من 20% في عام 2005 تمثل سبع مناطـق هي: آسيا (21.8%)، المناطق الأقل نمواً (23.4%)، إفريقيا شبه الصحراوية (34.6%)، - إفريقيا (35.2%)، الـدول العربيـة (35.6%)، جنوب غرب آسيا (40.9%)، البلدان الأقل نمواً (44.1%).

وهذا يعني أن الدول العربية مجتمعة قد جاءت في المرتبة الخامسة من بين المناطق والدول التي حققت معدل أمية أعلى من (20%) حتى عام (2005م). وهذا المعدل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عندما نتحدث عن عصر المعلومات وأهمية بلوغ مجتمع المعرفة.

وإذا ما انتقلنا إلى واقع الدول العربية نجد أن الأمية بين الكبار ما زالت مستمرة حيث الأعداد المطلقة في تزايد مستمر، وإن كانت نسبة الأمية تميل إلى الانخفاض التدريجي.ففي عام 1970م بلغ عدد الأميين حوالي(50) مليون أمي بنسبة 73% في الفئة العمرية (15 سنة فأكثر)، وفي عام 1990م ارتفع عددهم إلى(61 مليون) بنسبة(48.7%) وتشير البيانات الإحصائية المتاحة والاسقاطات المتعلقة بها إلى أنه إذا لم تتجه الجهود المكثفة لتغيير هذا الوضع، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الأميين إلى (66) مليوناً في عام 2000م، وإلى (70) مليوناً عام 2005م إذا استمرت جهود مكافحة الأمية على نفس المنوال.

## جدول (1)

## معدل الأمية الإقليمي للكبار في الفئة العمرية (15+) حسب النوع

## تقييم يوليو 2002م

| قارات ومناطق أساسية | السنة | معدل الأمية % | | |
|---|---|---|---|---|
| | | إناث | ذكور | إجمالي |
| العالم | 2000 | 25.8 | 14.8 | 20.3 |
| | 2005 | 23.3 | 13.3 | 18.3 |
| إفريقيا | 2000 | 49.2 | 30.9 | 40.2 |
| | 2005 | 43.3 | 26.9 | 35.2 |
| أمريكا | 2000 | 7.5 | 6.3 | 6.9 |
| | 2005 | 6.5 | 5.6 | 6.0 |
| آسيا | 2000 | 32.1 | 17.0 | 24.4 |
| | 2005 | 28.7 | 15.1 | 21.8 |
| أوربا | 2000 | 2.4 | 1.1 | 1.8 |
| | 2005 | 1.9 | 0.9 | 1.4 |
| المناطق الأقل نمواً | 2000 | 33.9 | 19.0 | 26.4 |
| | 2005 | 30.2 | 16.8 | 23.4 |
| إفريقيا الصحراوية | 2000 | 48.0 | 31.1 | 39.7 |
| | 2005 | 42.0 | 26.0 | 34.6 |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي | 2000 | 12.1 | 10.1 | 11.1 |
| | 2005 | 10.3 | 8.8 | 9.5 |
| شرق آسيا والمحيط الهادي | 2000 | 19.5 | 7.6 | 13.5 |
| | 2005 | 15.8 | 5.9 | 10.8 |
| جنوب وغرب آسيا | 2000 | 56.4 | 33.6 | 44.7 |

| قارات ومناطق أساسية | السنة | معدل الأمية % | | |
|---|---|---|---|---|
| | | إناث | ذكور | إجمالي |
| | 2005 | 51.9 | 30.6 | 40.9 |
| البلدان الأقل نمواً | 2000 | 58.4 | 38.3 | 48.4 |
| | 2005 | 53.3 | 34.8 | 44.1 |
| المناطق الأكثر نمواً | 2000 | 1.9 | 1.0 | 1.4 |
| | 2005 | 1.5 | 0.8 | 1.1 |
| الدول العربية | 2000 | 52.2 | 28.3 | 39.9 |
| | 2005 | 46.5 | 25.1 | 35.6 |

**وهذه الأرقام الإجمالية يمكن تحليلها من حيث:**

1- الحجم: يوجد الحجم الكبير من الأمية في الدول ذات الكثافة المرتفعة من السكان، وهي خمس دول: مصر، والسودان، والمغرب، والجزائر، واليمن، وهي تشمل (48) مليون أمي، منهم (17) مليون أمي في مصر وحدها- أي بنسبة 71% من مجموع الأميين في الدول العربية، بينما الحجم الأقل نجده في الدول ذات الكثافة السكانية القليلة وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا تضم (2.5) مليون أمي.

2- النسبة: ثمة تسع دول هي: الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وسوريا، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان ترتفع فيها نسبة القرائيّة إلى أكثر من (80%) بينما تنخفض هذه النسبة إلى أقل من(70%) في سبع دول هي: الجزائر، جيبوتي، السودان، موريتانيا، مصر، المغرب، اليمن.

3- الفئة العمرية (15- 24) سنة: تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة القرائيّة بين أفراد هذه الفئة في الدول العربية نتيجة انتشار التعليم الابتدائي.

4- تعادل الجنسين: يعد التفاوت الشديد بين الجنسين في القرائيّة الظاهرة الأكثر وضوحاً في الدول العربية. وتشير التقارير إلى أن الدول الفقيرة ذات فروقات أعلى بين الجنسين حيث تصل إلى أقل من (70%) في الفئة العمرية (15-24) سنة.

ومع ذلك تتجه الأمور إلى التحسّن في سبع دول صغيرة وغير فقيرة وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان حيث تصل نسبة التعادل بين الجنسين في القرائيّة إلى أكثر من(95%) في الفئة العمرية (15- 45) سنة.

في سياق ما تقدّم يبرز التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية القاهرة 2000م، أن نسبة القرائيّة في الدول العربية مجتمعة قد زادت بمقدار 11% في الثمانينات والتسعينات، وبمقدار 10% في التسعينات، مما يعني أن العقد الأخير من القرن العشرين لم يكن مختلفاً عن العقد الذي سبقه وأن إعلان جومتيان لم يؤد إلى تغييرات جديّة في الجهود المبذولة لمحو أمية الكبار، وأن هدف تخفيض نسبة الأمية بمقدار 50% عام 2000م مقارنة بعام 1990م لم يتحقق. وإذا استمر الأمر على هذا المنوال أي بتقدم 1% سنوياً فإن الدول العربية مجتمعة تحتاج إلى 39 سنة للقضاء على الأمية.

كما بذلت الدول العربية جهوداً تتعلق بتنمية المهارات الحياتية الأساسية للكبار والتعليم من أجل حياة أفضل في العقد الأخير من القرن العشرين، وأبانت القراءة التفصيلية للتقارير الوطنية للدول العربية الواردة في التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية العديد من التوجهات تبلورت في:

1- اهتمام معظم الدول بربط برامج تعليم الكبار بالتدريب المهني وتأهيل القوى البشرية، ومحاولة ربط هذه البرامج بخطط التنمية الاجتماعية وحاجات سوق العمل.
2- تضمين برامج محو الأمية والتدريب المهني مهارات ومعارف خاصة بالصحّة والنظافة والتغذية والبيئة والرعاية الأسرية والأمومة والطفولة.
3- تضمنت برامج تعليم الكبار خدمات للإرشاد الصحي والزراعي تدريباً على الصناعات التقليدية وإنتاج السلع الحرفية وإقامة مشاريع مدرّة للدخل.
4- وضعت بعض الدول مشاريع رائدة متنوعة منها: " القرية المتعلّمة"، " الأسرة المتعلّمة"، " التدريب عن بعد " في (مصر)، تصميم وتوزيع كتاب معلومات عامة يُغطي قضايا ذات صلة باحتياجات الناس (عمان)، إنعاش الفئات غير المحظوظة من خلال برنامج الأولويات الاجتماعية (المغرب)، إشراك الطلبة بجهود دولية لحماية البلد (الكويت)، إدخال مادة التصميم والثقافة في التعليم الأساسي للمساعدة في تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوي لدى الناشئة (البحرين ولبنان)، تزويد البدو الرحل بالمهارات والأنماط السلوكية السليمة(السعودية)، التربية المرورية (سوريا).

وفي هذا الإطار أشارت التقارير الوطنية لبعض الدول العربية عن فاعلية برامج التدريب على المهارات الحياتية، ومن أمثلة ذلك: رعاية مستوى الأسرة الاقتصادي والمعيشي (سوريا)، البدء بتوجيه التسرب إلى المجال المهني( ليبيا)، والتغيرات في السلوك الغذائي لدى المشتركين في"مشروع ترقية الثقافة الغذائية والاتصال" ويشير المغرب إلى أن عدد المستفيدين من برامج التدريب المهني في القطاع الخاص تضاعف خمس مرات، كما أنه يستطيع تأهيل 20% من الشباب لسوق العمل كل سنة كما تشير البيانات إلي أن برنامج الأولويات الاجتماعية لإنعاش الفئات غير المحظوظة قد غطى (14) إقليما وقد أنجز بنسبة (40%) حيث حقق انخفاض في معدل وفيات الأطفال، وفي علاج سوء التغذية، وقد سجلت البيانات ارتفاعاً في معدلات الرضاعة الطبيعية.

كما بذلت جهود لاستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتأمين التعليم من أجل حياة أفضل، حيث أوضحت التقارير الوطنية التوجيهات الآتية:

1- تعتمد كثير من الدول على وسائل متنوعة لمكافحة الأمية مثل تنظيم حملات التوعية باستخدام وسائل الاتصال من تلفاز وإذاعة واستخدام الوسائل الإلكترونية والمطبوعة وإصدار الكتيبات والملصقات لنشر الوعي الصحي وحماية البيئة وغيرها، وتلجأ بعض الدول إلى المساجد لمساعدتها على محو الأمية.
2- توسع العديد من الدول بإدخال التقنيات السمعية والبصرية والحاسوب والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو كوسائل تعليمية في برامجها التربوية النظامية وغير النظامية.
3- قيام بعض الدول باستحداث إدارات خاصة بالإعلام التربوي للتنسيق مع المؤسسات المختصّة لتفعيل حملاتها الإعلامية من أجل مكافحة الأمية ونشر الوعي.
4- استحدثت بعض الدول مثل مصر وليبيا نظام البث الفضائي لأغراض تعليمية، حيث تقوم مصر بإعداد قوافل تعليمية وإعداد حلقات درامية لدروس محو الأمية (وفق منهج أتعلم أتنور) وتشجيع التعليم عن بعد (أشرطة تسجيل مع كتيبات) واستحداث مراكز المشاهدة الجماعية لاستقبال القنوات التعليمية لمحو الأمية، وتشترك ليبيا مع مصر في بعض هذه الجهود حيث أقامت قنوات تعليمية تسعى إلى توفير التعليم الأساسي والتعليم المستمر ومحو الأمية.

وعلى الرغم من كل ما تقدّم فإن التقارير الوطنية لم توضح بدرجة كافية مدى فاعلية و نتائج استخدام وسائط الاتصال الحديث بشكل دقيق وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات السلوكية التي يمكن أن تحدث كمصلحة لتلك الجهود.

**المحور الثاني: مؤشرات لتقويم ما حققته الجهود والتجارب العربية لمحو أمية الكبار:**

تستند الوثيقة الحالية إلى عدد من المؤشرات لتقويم جهود وتجارب تعليم الكبار في الدول العربية وهي: مفهوم تعليم الكبار، ومجالات تعليم الكبار، البحث العلمي، الشراكة مع المجتمع المدني، التعليم عن بعد، الإعلام، ونعرض بإيجاز لكل منها فيما يلي:

**(1) مفهوم تعليم الكبار:**

يقصد بمصطلح تعليم الكبار في هذه الوثيقة مجمل العمليات التعليمية التي تتم بطريقة نظامية أو غير نظامية أو عرضية، والتي ينمي بفضلها الأفراد الكبار في المجتمع قدراتهم ويثرون معارفهم ويحسنون مؤهلاتهم التقنية أو المهنية، أو يسلكون بها سبيلاً جديداً لكي يلبوا حاجاتهم ومتطلبات مجتمعهم.

وبتحليل الجهود والتجارب العربية المبذولة لتعليم الكبار في الوطن العربي يتضح أنها تركز على ثلاثة مفاهيم أساسية، الأول محو الأمية وتعليم الكبار، والثاني تعليم الكبار ومحو الأمية، والثالث تعليم الكبار فقط، ولعلّ ما يدعم ذلك ما يلي:

أ- دول تركز في تقاريرها على مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار مثل العراق وفلسطين، وسلطنة عمان، الكويت، مصر واليمن.

ب- دول تركز على مفهوم تعليم الكبار ومحو الأمية مثل الأردن وقطر.

ج- دول استخدمت مفهوم تعليم الكبار فقط مثل تونس والإمارات.

**(2) مجالات تعليم الكبار:**

في ضوء المفهوم السابق لتعليم الكبار، يتضح أنه التعليم الذي يوجّه إلى الكبار في المجتمع بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية، وفي هذا الإطار تتحدّد مجالات تعليم الكبار في:

1- محو الأمية: حيث تقدم برامج للكبار الذين لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة أو حصلوا على درجة معينة منها ولم يواصلوا المسيرة.

2- مواصلة التعليم: تقدم برامج للكبار الذين حصلوا على قدر من التعليم وتوقفوا لسبب أو لآخر، ويرغبون في مواصلة تعليمهم. وتقدم هذه الفرص من خلال مؤسسات التعليم الموازي وهي على ثلاث مستويات:

- مؤسسات لمواصلة التعليم العام.
- مؤسسات لمواصلة التعليم العام والجامعي.
- مؤسسات وبرامج التعليم الجامعي المفتوح.

3- الدراسات الحرّة: تقدم للكبار الذين حصلوا عل قدر مناسب من التعليم ويرغبون في زيادة وإثراء معلوماتهم، ومن المؤسسات التي تحقق هذه الفرص:

- مراكز وأقسام الخدمة العامة التابعة للجامعات.
- مراكز وبرامج الثقافة العمالية.
- مراكز تعليم اللغات والكمبيوتر.

4- التأهيل: حيث تقدّم برامج تأهيلية للكبار تسعى لإعدادهم لعمل جديد لم يؤهلوا له من قبل.

5- التدريب: حيث تقدّم للكبار برامج لرفع وتحسين مستواهم في ذات تخصصهم سواء أكان أكاديمياً أو مهنياً.

6- التعلّم الذاتي: حيث تحرص فئة من الكبار على أن يتعلموا ذاتياً للارتقاء بمستواهم الثقافي والعلمي والمهني تحت إشراف من قرب أو من بعد أو دون إشراف.

7- إعداد القيادات: توجد فئة من الكبار ستتولى مناصب قيادية في المجتمع، ونظراً لحساسية تلك المناصب وخطورتها، بات من الضروري توفير برامج خاصة بهم حتى يتمكنوا من القيام بمسؤولياتهم الجديدة. ومن المؤسسات التي تعمل في هذا السياق: مراكز البحوث والاستشارات، ومراكز إعداد القيادات الثقافية والعمالية، ومراكز إعداد القيادات الإدارية والفنية التابعة لوزارات التربية والتعليم وكذلك التابعة للوزارات الأخرى.

في ضوء ما سبق يتضح أن تعليم الكبار يتضمن سبعة مجالات على الأقل، ويتسع لمجالات أخرى، وأن محو الأمية يعدّ أحد مجالاته.

باستعراض الوثائق والتقارير الرسمية في البلاد العربية يتضح أن معظم البلاد العربية مثل الإمارات وقطر، سلطنة عمان، تونس، العراق، مصر، الأردن، الكويت، فلسطين واليمن تقدم برامج

لمواصلة التعليم، والتعلم الذاتي، والتدريب المهني ودورات في اللغات الأجنبية، وتقوم بتدريب وتأهيل معلم وموجه محو الأمية، وذلك بجانب برامج محو الأمية المعتادة مما يدل على عدم اقتصار مجالات تعليم الكبار عند مجال واحد فقط. هو مجال محو الأمية، ولكن يلاحظ أن الجهد الأساسي ينصب على محو الأمية دون باقي المجالات وقد يرجع اهتمام الدول العربية بمجال محو الأمية إلى أن الأمية تمثل المشكلة الأساسية والجماهيرية في الوطن العربي، كما أن المجالات الأخرى والأنشطة التي تقدمها معظم البلاد العربية هدفها الأساسي هو التعامل مع الأمي أو من مُحيت أميته.

ومن الملفت للنظر من تحليل الوثائق الرسمية أنه رغم الاهتمام الواضح بمجال محو أمية الكبار في الوطن العربي، إلا أنه توجد تباينات واضحة بين هذه الدول من حيث الجهة الإدارية المسؤولة، والهياكل المسؤولة ومصادر التمويل، والتشريع، وتدريب المعلم والموجه، والشريحة العمرية للأميين، وعدد السنوات المؤهلة للحصول على شهادة محو الأمية، والمستوى الذي تؤهله هذه الشهادة للتعليم النظامي، والمواد الدراسية، فيما يلي توضيح ذلك:

### 1-2 الجهة الإدارية المسؤولة عن محو أمية الكبار:

يتكون جهاز محو الأمية وتعليم الكبار في الأقطار العربية من لجنه عليا أو لجنه وطنية أو مجلس أعلى أو ديوان وطني أو هيئة عامة مرتبطة بوزارة التربية والتعليم، أو برئاسة الحكومة أو بوزارة أخرى تختص بشؤون التنمية الاجتماعية، إلى جانب الأجهزة التنفيذية التي يراعى في تكوينها الجانب الفني والإداري والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الاتحادات والتكوينات المهنية والوطنية وخاصة النسائية.

وتعتبر وزارة التربية والتعليم في جميع الدول العربية الجهة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة للبرامج من خلال بعض اللجان والأقسام التعليمية التابعة لها، حيث يتضح من جدول (2) ما يلي:

أ- دول تعتمد وجود قسم خاص بالوزارة يطلق عليه التعليم غير النظامي ويتبع الإدارة العامة للتعليم العام بالوزارة مثل العراق، سلطنة عمان، الأردن، قطر، والكويت.

ب- دول توجد بها هيئة مسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار – وهي أيضا تتبع وزارة التربية والتعليم – مثل ( الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار) في مصر، ووحدة ( البرنامج الوطني لتعليم الكبار) بتونس، ( وهيئة محو الأمية وتعليم الكبار) باليمن وفي فلسطين ( الهيئة العليا لمحو الأمية).

ويعتبر قطاع تعليم الكبار ومحو الأمية رافدًا ( جزءًا) من التعليم العام ومن ثم تقع المسؤولية على الدولة فحسب، في حين أن النظرة الحالية له أن تعليم الكبار بصفة عامة ومحو الأمية بصفة خاصة مسألة مجتمعية تتحمل كافة القطاعات والمؤسسات مسؤوليته، فضلاً عن أن مجالات تعليم الكبار متعددة ولا يمكن أن تساهم فيها جهة واحدة فقط أو الدولة وحدها، فمجالات تعليم الكبار تتطلب التعامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي معاً، والترابط بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في التخطيط والتنسيق والإشراف لتلك المجالات.

**2-2 الهياكل الممولة:**

تعتبر الأجهزة الحكومية المصدر الأساس لتمويل محو الأمية في البلاد العربية، ثم الأجهزة غير الحكومية، ولكن في لبنان وفلسطين فإن هناك إسهامات لبعض المنظمات الدولية. حيث تعتمد الأردن، والكويت، والسعودية وقطر على التمويل من أجهزة حكومية فقط، بينما في الإمارات، البحرين، سلطنة عمان ومصر تشارك الأجهزة الحكومية مع الأجهزة غير الحكومية في التمويل. ولكن لبنان وفلسطين تشارك الأجهزة الحكومية والأجهزة غير الحكومية وبعض منظمات دولية أيضا. ومن رصد التجارب العربية يتضح أن جل الاهتمام موجه نحو تمويل مجال محو الأمية بصفة خاصة مقارنة بالمجالات الأخرى وأن مصادر التمويل سواء الحكومية أو غير الحكومية أو الدولية ترصد لمجال محو الأمية.

## جدول ( 2 )

## الهياكل الإدارية التي تساهم في محو الأمية ببعض الدول العربية

| الدولـة | الهيكل الإداري والفني |
|---|---|
| الأردن | – اللجنة العليا لتعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية والتعليم.<br>– اللجنة المحلية لتعليم الكبار ومحو الأمية في نطاق المحافظة.<br>– قسم التعليم غير النظامي بوزارة التربية والتعليم. |
| الإمارات | – إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم والشباب. |
| البحرين | – اللجنة الوطنية لمحو الأمية بوزارة التربية والتعليم.<br>– إدارة تعليم الكبار التابعة لوكالة التعليم العام والفني. |
| تونس | – الإدارة المركزية لمحو الأمية وتعليم الكبار.<br>– المجلس الوطني ولجان جهوية ومحلية لمحو الأمية. |
| السعودية | – اللجنة العليا لتعليم الكبار بوزارة المعارف.<br>– الأمانة العامة لتعليم الكبار.<br>– وكالة الحرس الوطني لشؤون الثقافة والتعليم، الأمانة العامة لتعليم الكبيرات بالرئاسة العامة لتعليم البنات. |
| العراق | - مديرية تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم. |
| عمان | – دائرة محو الأمية والتربية الخاصة التابعة للمديرية العامة للتخطيط والمعلومات التربوية بوزارة التربية والتعليم.<br>– اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم بوزارة التربية والتعليم |
| فلسطين | – الهيئة العليا لمحو الأمية.<br>– قسم التعليم غير النظامي.<br>– الإدارة العامة لتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم. |
| قطر | – إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية التعليم. |
| الكويت | - مراقبة تعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة التربية. |

| | |
|---|---|
| لبنان | – وزارة الشؤون الاجتماعية.<br>– اللجنة التنفيذية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.<br>– جمعية التأهيل ومكافحة الأمية.<br>– المشروع المسكوني للتربية الشعبية. |
| مصر | – الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.<br>– الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع لوزارة التربية والتعليم. |
| اليمن | - جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم. |

**2-3 التشريع:**

تركز تشريعات تعليم الكبار في الدول العربية على مجال محو الأمية فقط من حيث السن، ومدة البرنامج، وكيفية الالتحاق بالتعليم النظامي، والمناهج الدراسية، والامتحانات، وتحديد مستوى الشهادات، والتكلفة المادية.

وبتحليل الوثائق يتضح أن هذه التشريعات متماثلة في معظم الدول العربية فهي تقنن عمل محو الأمية في هذه الدول، وهي تشريعات باسم محو الأمية وتعليم الكبار، وتتمثل في مرسوم رئاسي أو قرار وزاري أو مرسوم ملكي أو قانون.

**2-4 تدريب المعلم والموجه:**

بفحص الوثائق والتقارير الرسمية على مستوى الوطن العربي لوحظ أن بعض الدول العربية تقدم برامج تدريب للمعلمين قبل التحاقهم بالعمل في برامج محو الأمية، والبعض الآخر يستعين بمعلم التعليم النظامي الذي يعمل صباحًا وقد تقدم له برامج تدريبية قصيرة في أثناء عمله في فصول محو الأمية، ويتضح هذا فيما يلي:

أ- دول تستعين بمعلم المرحلة الابتدائية للعمل مساء في فصول محو الأمية مثل مصر، فلسطين، العراق، تونس، اليمن، الأردن، قطر، الكويت وسلطنة عمان.

ب- دول تستعين كذلك بالراغبين من حملة الشهادات المتوسطة أو الشباب الخريجين من الجامعات وتقدم لهم دورات تأهيلية قصيرة المدى مثل مصر، الكويت، وتونس وقطر.

ج- دول تهتم بالتنمية المهنية للمعلم في تعليم الكبار على مستوى التعليم الجامعي في كليات التربية مثل مصر والكويت من خلال برامج إعداد معلمي تعليم الكبار، غير أنه لا توجد مؤشرات توضح مدى الإفادة من خريجي تلك الأقسام.

وفيما يتعلق بالموجهين المشرفين على برامج محو الأمية يتّضح أن جميع الدول العربية تستعين برجال التربية والتعليم القائمين على رأس العمل أو المحالين إلى المعاش ولديهم رغبة في العمل كموجهين ومشرفين على برامج محو الأمية فضلاً عن الاهتمام الواضح بإعداد القيادات المسؤولة عن محو أمية الكبار دون باقي مجالات تعليم الكبار الأخرى.

**5-2 الشريحة العمرية:**

لوحظ أن بدايات الشريحة العمرية للأميين تتباين بين البلاد العربية ما بين عشر سنوات أو ثمانية عشر عاما كما يلي:

أ- دول تحدّد هذه الشريحة العمرية ما بين (10 – 45) مثل قطر.

ب- دول تختلف فيها الشريحة العمرية طبقا للنوع، فهي للذكور ما بين (12–40)، وللإناث ما بين (12– 35) مثل اليمن.

ج- دول تحدد الشريحة العمرية من (15– 45) مثل العراق وتونس والأردن والكويت ومصر.

د- دول تحدّد الشريحة العمرية ما بين ( 18 – 45) مثل فلسطين.

**6-2 عدد السنوات المؤهلة للحصول على شهادة محو الأمية:**

تباينت مدّة الدراسة – الأساس والتكميلي والمتابعة – في البلاد العربية ما بين عام واحد فقط لكي يحصل الدارس على شهادة محو الأمية وبين أكثر من أربع سنوات دراسية، ويتضح ذلك مما يلي:

أ- دول مدّة الدراسة فيها عام دراسي حوالي عشرة أشهر مثل مصر للحصول على شهادة محو الأمية.

ب- دول مدّة الدراسة فيها عامين دراسيين وتتراوح ما بين أربعة عشر شهراً حتى عشرين شهرًا مثل العراق، وفلسطين، وسلطنة عمان.

ج- دول مدّة الدراسة فيها ثلاثة أعوام مثل الأردن، البحرين، اليمن، الإمارات ولبنان.

د- دول مدّة الدراسة فيها أربعة أعوام أو أكثر مثل الكويت، السعودية، قطر.

هـ- دول مدّة الدراسة فيها تختلف طبقا لرغبة الدارس ما بين دراسة مكثفة في عام واحد أو عامين دراسيين أو مفتوحة تبعا لظروف الدارس مثل تونس.

## جدول ( 3)

## مدة الدراسة المؤهلة للحصول على شهادة محو الأمية في بعض الدول العربية

| الدولة | مرحلة الأساس بالأشهر | مرحلة التكميلي بالأشهر | مرحلة المتابعة بالأشهر |
|---|---|---|---|
| الأردن | 16 | - | 16 |
| الإمارات | 9 | 9 | 9 |
| البحرين | 12 | - | 24 |
| الكويت | 24 | 48 | 48 |
| السعودية | 36 | 36 | 24 |
| عمان | 24 | - | - |
| قطر | 36 | 36 | 36 |
| مصر | 4 | 4 | 2 |
| لبنان | 9 | 9 | 9 |
| فلسطين | 20 | - | - |

**2-7 المستوى الذي تؤهله هذه الشهادة لمواصلة التعليم النظامي:**

باستعراض جهود وتجارب الدول العربية المبذولة يتضح أن هناك أيضا تباين في مستوى معادلة شهادة محو الأمية ما بين استكمال مرحلة التعليم الابتدائي أو الالتحاق بالمرحلة المتوسطة/ الإعدادية مباشرة وذلك كما يلي:

أ- دول تعادل فيها شهادة محو الأمية مستوى الصف السادس الابتدائي، وتؤهل للالتحاق بالمرحلة الأعلى ( المتوسطة/ الإعدادية ) بالتعليم النظامي مثل مصر، فلسطين، تونس، اليمن، سلطنة عمان، الأردن، الكويت.

ب- دول تعادل فيها شهادة محو الأمية مستوى الصف الرابع الابتدائي، وتتطلب دراسة تكميلية بالمرحلة الابتدائية بالصف الخامس والسادس الابتدائي بالتعليم النظامي مثل العراق وقطر.

ومن الملاحظ أن جميع الدول العربية تتفق على أن مواصلة التعليم بالنسبة للأمي تعني أن يلتحق بالتعليم النظامي سواء مساء أو صباحًا ويدرس نفس مناهج الطلاب النظاميين رغم اختلاف المرحلة العمرية.

**2-8 المواد الدراسية:**

يؤدي اختلاف المدّة الزمنية المطلوبة لحصول الفرد على شهادة محو الأمية في البلاد العربية إلى اختلاف الكتب المقدمة ببرامج محو الأمية، حيث تراوحت الكتب المقدمة عام (2000) ما بين ستة كتب إلى ثلاثة كتب ويشير جدول (4) إلى ما يلي:

أ- دول تقدم ستة كتب دراسية للأميين مثل الإمارات، البحرين، الكويت، السعودية، قطر واليمن.

ب- دول تقدم أربعة كتب مثل الأردن وسلطنة عمان.

ج- دول تقدم ثلاثة كتب مثل مصر، لبنان وفلسطين.

## جدول ( 4 )

## يوضح المواد الدراسية في بعض الدول العربية عام 2000

| *الدولة* | اللغة العربية | الحساب | التربية الدينية | التاريخ | الجغرافية | الثقافة العامة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 1 | 1 | 1 | - | - | 1 |
| الإمارات | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| البحرين | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| الكويت | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| السعودية | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| عمان | 1 | 1 | 1 | - | - | 1 |
| قطر | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| مصر | 1 | 1 | - | - | - | 1 |
| لبنان | 1 | 1 | - | - | - | 1 |
| فلسطين | 1 | 1 | - | - | - | 1 |
| اليمن | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |

وبفحص محتوى المناهج التي تقدم للدارسين على مستوى الدول العربية فإن مصر، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الأردن، العراق والبحرين تهتم بتقديم القراءة والحساب والثقافة العامة والتربية الدينية. أما الكويت فهي بجانب الحساب والقراءة والتربية الدينية تقدم اللغة الإنجليزية في هذه المرحلة.

ويتّضح مما سبق أن الاهتمام منصب على الجانب المعرفي فقط أكثر من التنمية المتكاملة لكافة جوانب شخصية المتدرب الكبير.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جميع الدول العربية السابقة الذكر تقدم دورات مهنية في الزراعة، والمهن اليدوية، والنجارة، والكهرباء، والسيارات، والإلكترونيات، وكذلك حياكة وتريكو وبعض الصناعات الغذائية إلا أن هذه الدراسات العملية غير مرتبطة بالمنهج المقدم كجزء مكمل له وإنما هي تدريبات منفصلة وذلك في كل الدول.

**(3) البحث العلمي:**

بتحليل الوثائق والتقارير يتضح أن هناك اتصالاً بين وزارات التربية والتعليم بالبلاد العربية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال البحث العلمي، ويتضح أن معظم البحوث تجرى في مجال محو الأمية فقط سواء لمعرفة أسباب ودوافع الأميين أو إعداد معلم محو الأمية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن مصر وتونس واليمن من البلاد التي يوجد فيها وحدات بحثيّة مستقلة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ولها باحثين متخصصين، حيث تقوم تلك الوحدات بتقويم العمل ومتابعته داخل مراكز وفصول محو الأمية، مما يدل على اختزال البحث العلمي في مجالات تعليم الكبار على أنشطة وبرامج محو الأمية فقط.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تعاونا قائما بين الدول العربية مثل مصر وتونس، مصر واليمن، مصر و السعودية، فلسطين والأردن، مصر والأردن، وغيرها من صور التعاون العربي في البحث العلمي والتدريب، إلا أن معظمه ينصب على مجال محو الأمية.

كما أن هناك تعاوناً بين البلاد العربية والمنظمات العربية والدولية مثل اليونسكو والإيسيسكو والالكسو، ويتم هذا التعاون وفقا لقواعد معينة تضعها تلك المنظمات في محاولة للتغطية الجغرافية ووفقا للاحتياج.

**(4) الشراكة مع المجتمع المدني:**

لعبت المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية والجمعيات النسائية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية وغيرها دوراً هاماً للتصدي لظاهرة الأمية في معظم البلاد العربية، من خلال فتح فصول لمحو الأمية وكذلك الاهتمام بالمهارات الحياتية.

لذلك تهتم البلاد العربية مثل مصر وتونس والإمارات والأردن وقطر والكويت وفلسطين على سبيل المثال بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم وهذه المؤسسات بالمجتمع، فضلاً عن التعاون مع الوزارات المختلفة مثل الداخلية، الشئون الاجتماعية، الشباب، الصحة وغيرها في فتح فصول لمحو أمية للكبار.

واتسم هذا التعاون في معظم البلاد العربية بتزويد مؤسسات المجتمع بالكتب الخاصة بالدارسين، والمعلمين والأدوات المطلوبة وذلك من قبل وزارة التربية والتعليم، على أن تقوم هذه المؤسسات بتوفير المكان لاستقبال الدارسين بها. كما تتولى وزارة التربية والتعليم – أو الجهة المسؤولة فيها – المتابعة والإشراف الإداري والفني.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التقارير لم توضح بدرجة كافية مدى التنسيق والترابط بين الجهة المسؤولة عن تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتنسيق والتخطيط والتمويل والتنفيذ لبرامج تعليم الكبار.

**(5) التعليم عن بعد:**

ويقصد به استخدام الدول العربية للقنوات التليفزيونية والإذاعة المحلية والإقليمية التي تبث على مستوى تعليم الكبار. وكذلك الوسائل التقانية المستحدثة التي تنشر عملية التعلم الذاتي للكبير. وباستعراض الوثائق والتقارير يتضح ما يلي:

إن مصر وتونس وليبيا تستخدم البث التليفزيوني والقنوات الإقليمية ( عبر جميع المحافظات في كل دولة) والفضائية لبث برنامج تعليمي يومي للأميين. في مصر يبث برنامج " أتعلم أتنور" يوميا لمدة 30 دقيقة، وكذلك الإذاعات المحلية المصرية يتم بث برنامج تعليمي يومي لتمكين الدارس من متابعة دروس محو الأمية. كما توجد قنوات فضائية متخصصة لمحو الأمية لبث برامج تعليمية وتثقيفية وإثرائية للدارسين والدارسات على التليفزيون المصري كما تقوم مصر بإعداد قوافل تعليمية وهي تشترك مع ليبيا في قنوات تعليمية تهدف إلى توفير التعليم الأساسي ومحو الأمية. بينما اليمن، وسلطنة عمان، والسعودية، والكويت، وقطر، والأردن، وفلسطين لم تستخدم بعد البث التلفزيوني في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

أما عن وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في مجال تعليم الكبار ففي مصر وفلسطين والأردن هناك تعليم مفتوح تستخدم معه التقنيات الحديثة، ولكن في مجال محو الأمية والذي تركز عليه الدول العربية لا زال المعلم يستخدم الوسائل التعليمية التقليدية التي تهتم بالكتاب والسبورة ولقاء المتعلم وجها لوجه، وذلك رغم اهتمام هذه الدول بإدخال التقنيات السمعية والبصرية والحاسوب والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو كوسائل تعليمية في برامجها التربوية.

**(6) الإعلام:**

أبرزت الوثائق الرسمية أهمية الإعلام ودوره في نجاح حملات محو الأمية وذلك لتوضيح أهداف الحملات وترغيب الأميين في الالتحاق بفصول محو الأمية، مما يدل على اهتمام الدول العربية بمجال محو الأمية دون التركيز على باقي المجالات الأخرى لتعليم الكبار، وذلك على الرغم مما يقدمه الإعلام من برامج التعليم المفتوح في مصر مثلا، والتوعية السياسية والثقافية لفئات المجتمع المتعددة، ومن ناحية

أخرى يلاحظ أن بعض الدول مثل سوريا، وليبيا، مصر والمغرب بها إدارات خاصة بالإعلام التربوي بالتنسيق مع المؤسسات المختلفة بالمجتمع، ولكن كل اهتمامها ينصب نحو الحملات الإعلامية لمكافحة الأمية.

ومن ثم يمكن أن نستخلص مما سبق أن الإعلام في الدول العربية يستخدم كوسيلة للدعاية في مجال محو الأمية فقط أكثر من باقي مجالات تعليم الكبار وذلك سواء في صورة قوافل دعائية مثل ما هو في مصر أو غير ذلك من جهود إعلامية وإعلانية مثل التنويهات التلفزيونية أو الصحفية أو غيرها.

**المحور الثالث: توجيهات مستقبلية لتطوير العمل لمحو أمية الكبار في الوطن العربي:**

إن الجهود والتجارب التي تبذل في تعليم الكبار بصفة عامة، لمحو أمية الكبار بصفة خاصة يجب استثمارها استثماراً فعالا في المنطقة العربية بما يضمن لنا التخلص من مشكلة الأمية في أقرب وقت ممكن، وبالعمل على توفير الإمكانات البشرية والمالية والمادية المناسبة، والقرار السياسي لتفعيل حركة تعليم الكبار في المجتمع العربي. ومن هنا فإن الوثيقة الحالية تستند إلى محصّلة الماضي والدروس المستفادة منه، وخبرات الحاضر وما يحدث فيه من تفاعلات، وما يجول فيه من متغيرات، ومن إسقاطات الصورة للمستقبل بكل آماله وتطلعاته.

ومن هنا يمكن طرح أهم معالم التطوير المنشود فيما يلي:

**1- المفهوم الشامل:**

يعدّ تحديد المفاهيم من الأسس الهامة لنجاح أي عمل، فالبدايات الصحيحة تؤدي إلى النتائج المأمولة.

ونظراً لشعبية تعليم الكبار، وارتفاع نسبة الأمية في الدول العربية تم الربط بين تعليم الكبار وأحد مجالاته وهو محو الأمية. وبات البعض يردد "مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار" أو" تعلم الكبار ومحو الأمية".

لقد ترتب على ذلك اختزال مجالات تعليم الكبار في أنشطة وبرامج محو الأمية، بل اعتبر البعض أن جهده الأساسي ينبغي أن يركز على محو الأمية، وأن يتعامل مع المجالات الأخرى لتعليم الكبار مثل فتح فصول لمواصلة التعليم العام للمتحررين من الأمية، وتدريب المعلمين والموجهين للعمل في فصول محو الأمية مع التخلي عن المجالات الأخرى لتعليم الكبار.

ومن هنا تؤكد هذه الوثيقة على ضرورة التعامل مع المفهوم الشامل لتعليم الكبار باعتباره المظلة الأساسية التي تغطي المجالات التي سبق ذكرها ومنها محو الأمية، وهذا يعني تحقيق الاهتمام المتوازن بين مجالات تعليم الكبار المختلفة للأميين ولغيرهم.

**2- الأهداف:**

يعدّ تحديد الهدف مطلباً أساسيًا في أي عمل مهما كان حجمه أو مستواه، وأن معظم الجهود والتجارب قد ركزت في أهدافها فقط على توفير تعليم أساسي للكبار يركز على تعلم اللغة العربية، والعمليات الحسابية الأربع، وبعض من الثقافة العامة، والمهارات الحياتية، والتي ركزت على حرف نمطية محددة مثل الخياطة والتفصيل والسباكة وغيرها.

وعلى ذلك فإن أهداف تعليم الكبار يجب أن تغطي كل مجالات تعليم الكبار، وأنماطه لتتسق في كل دولة عربية مع السياسات التعليمية الوطنية التي يتم من خلالها تحديد أولويات العمل المبتغاة. ولتتفق مع استراتيجيات الأداء المتعارف عليها والتي تحاول بها الدول العربية إحداث التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بفروعه وأنماطه المختلفة.

**3- المناهج الدراسية:**

أوضحت نتائج تقويم الجهود والتجارب العربية، أن بعض الدول تستعين بمناهج تعليم الصغار لتعليم الكبار، والبعض الآخر يستعين بأكثر من منهج لتحقيق تعليم كبار الأميين وفي كلتا الحالتين يتم التركيز على إتقان القرائية.

ومن هنا فإن الوثيقة تؤكد على أن المنهج وسيلة وليس غاية، وأن الكبار على استعداد لتعلم الأشياء التي يحتاجون إليها بحكم أدوارهم ووظائفهم في المجتمع، ومن ثم ينبغي أن تنطلق مناهج تعليم الكبار من الاعتبارات الآتية:

أ- حاجات الكبار واهتماماتهم وما يواجهونه من مشكلات عملية وعلمية.

ب- خبرات الكبار السابقة وما تعبر عنه من مؤشرات على التحصيل.

ج- المجتمع المحلي الذي يعيش فيه الكبير بما فيه من قوى وعوامل تيسر عمليات تعليمه وتعلمه.

د- الإمكانات المتاحة للتعليم عن بعد، لتقديم محتوى المناهج الدراسية في التوقيت الذي يُناسب الدارسين وفق ظروفهم الخاصة، ويفضل هنا الإمكانات ذات الصفات التفاعلية.

هـ- التنوع في الأنشطة التي تقدم للدارسين مصاحبة للمنهج بحيث تربط بينه – كفرد في مجتمع- وما يجول حوله وطنياً وقومياً وعالمياً من متغيرات تدفع نموه.

وتعود الوثيقة هنا لتؤكد على حاجات الدارسين مبرزة بذلك أهمية اشتراكهم بصورة فعالة مباشرة أو غير مباشرة في صورة محتوى المنهج وفي صياغته بالإضافة إلى بعد آخر مهم يرتبط بتنفيذه هو "التفاعلية" في الموقف التعليمي التعلمي.

**4- البحث العلمي:**

يعدّ البحث العلمي دعامة أساسية في تعليم الكبار ومن ثم يجب أن يحتل أولوية مطلقة في كل المؤسسات التي تقدم برامج و أنشطة لتعليم الكبار. وهذا الأمر يتطلب:

أ- تدعيم الصلة والتواصل بين الكليات والأقسام الأكاديمية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتعليم الكبار.

ب- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات حول الجهود والتجارب والأبحاث والدراسات التي تمت في كل دولة والعمل على نشرها كي تستفيد منها كل المؤسسات العاملة في تعليم الكبار.

ج- تفعيل دور الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار بتزويدها بقاعدة البيانات والمعلومات السابق ذكرها، لتبادل الخبرات والاستفادة منها وإجراء بحوث عملية. وكذلك الاستعانة بالمراكز البحثية المتخصصة، عند إجراء البحوث والدراسات العلمية الخاصة بتعليم الكبار .

د- إعداد دراسات وبحوث حول حاجات الكبار في المجتمع بصورته غير المألوفة اعتماداً على المفهوم الشامل لتعليم الكبار.

هـ- إعداد دراسات وبحوث في كل مجالات تعليم الكبار لتعرف جدوى البرامج من حيث التشكيل والمحتوى والكلفة والعوائد... وغير ذلك.

**5- التشريعات:**

الأصل في التشريع تحديد القنوات والمسارات التي يمر بها العمل وصولاً إلى الأهداف المبتغاة، وهذا يتطلب مراجعة القوانين واللوائح، وأيضا تطلعات المستقبل، وإلا أصبح التشريع عقبة بدلا من أن يكون أداة للتقدم.

وعلى ذلك فإن تشريعات تعليم الكبار في الدول العربية، يجب ألا تركز على مجال محو الأمية فقط من حيث السن، ومدة الدراسة، وكيفية الالتحاق بالتعليم النظامي والمناهج الدراسية، وإنما ينبغي أن تمتد هذه التشريعات إلى كل الكبار في المجتمع، وأن تسمح وتيسرّ مؤسسات التعليم النظامي العام والجامعي للكبار أن يلتحقوا بها من خلال وجود أنظمة تعليمية مرنة تسمح بذلك.

كما أن الترقية المهنية للعاملين لابد أن ترتبط في تفعيلها بتشريعات تحدّد اجتياز الفرد لبرامج محددة في مجال تخصصه. وانتقال الخبرات عن طريق الإعارة.

**6- القرار السياسي:**

إن العلاقة بين القرار السياسي والتربية علاقة السلطة بتفعيل الخدمات. وهو أمر لا يعد جدليًا من حيث التنظيم وقد يكون جدلياً من حيث المحتوى التربوي وأساليب تنفيذه وتقويمه. ومن هنا بات من المهم القول أن القضية ليست في القرار السياسي وإنما في كيفيات تفسيره وفي آليات تفعيلة على أرض الواقع. ومن هنا فإن الوثيقة تؤكد على:

1- أهمية توافر القرار السياسي الذي يدفع بالعمل في أمر محدود بناء على مسوحات واقعية و إسقاطات علمية وخبرات مدروسة.
2- أهمية عمومية القرار السياسي ليشمل نصاً المواقع الجغرافية والفئات المستفيدة ومؤشرات الأداة وقياس كفاءته.
3- أهمية تضمين القرار السياسي لأنماط متنوعة من البرامج والمحتوى والآليات المستخدمة تيسيراً للهيئات المنفذة.
4- أهمية توافر القيادات التنفيذية الواعية التي تستطيع بالجماعية تفسير القرارات وتحديد أولويات تنفيذها وآلياته.
5- أهمية الإفادة من أهل الخبرة وأهل الثقة لضمان الوضوح والشفافية وعدم وجود خلافات قد تعرقل العمل.

**7- تمويل تعليم الكبار:**

على الرغم من كل ما يقال عن أهمية تعليم الكبار، فإن الاعتمادات المخصصة لهذا المجال مازالت ضئيلة مقارنة لما يرصد لتعليم الصغار، وأن بعض الدول قد وصلت إلى سقف التمويل المسموح به ولم تعد هناك إمكانية لرصد المزيد من الأموال.

ولمواجهة تلك الإشكالية يمكن رصد بعض التوجهات التي يمكن الاستفادة منها في تمويل برامج تعليم الكبار، لعل منها:

أ- تتحمل الدولة تمويل برامج التعليم الأساسي للكبار ( الأميين ) لتحقيق التوازن الاجتماعي، والعدل التعليمي.

ب- يسهم الفرد الكبير في تمويل برامج تعليمة عندما يرغب في الحصول على برامج الثقافة الحرة، والتنمية الذهنية، والمهنية.

ج- تتحمل جهات العمل تمويل ما يقدم من برامج لتعليم الكبار: حيث أنها المستفيد الأول من ذلك وخاصة أن بعض المؤسسات والشركات حالياً لديها ميزانيات تقدر بالملايين للتدريب ومن ثم ينبغي على برامجها أن تتحمل ذلك لأنها المستفيد الأول.

د- تتحمل الأطراف الثلاثة السابقة التمويل معاً عندما توجد نوعية من البرامج تتطلب الشراكة بين هذه الأطراف في التمويل.

**ولتفعيل مصادر التمويل المتاحة يمكن النظر إلى توجهات مثل:**

- إيجاد صيغة من الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من الإمكانات المتاحة لديهما سواء أكانت تطوعية أو مالية أو معنوية أو غير ذلك من الإمكانات.
- محاولة الإفادة من المنح الأجنبية المقدمة من دول متقدمة لدعم مجال تعليم الكبار في كافة أبعاده.
- السعي نحو تفعيل دور المؤسسات الثقافية بما تمكنه من إمكانات ذاتية في دعم مجال تعليم الكبار.

## 8- التنمية المهنية للقيادات العاملة في تعليم الكبار:

ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، لم يعد مقبولا اختيار عشرات أو مئات من القيادات العاملة في تعليم الكبار لإعدادها وتدريبها، بل أصبحت الحاجة ملحة الآن لتوفير الإعداد العلمي والتربوي لهذه القيادات على المستوى الجامعي ومن هنا يبرز دور الجامعات في إعداد قيادات تعليم الكبار، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال المسارات الآتية:

أ- تعميم فتح أقسام لتعليم الكبار على مستوى المرحلة الجامعية الأولى.

ب- إعداد برامج للدراسات العليا بمجال تعليم الكبار في كليات التربية.

ج- إنشاء معاهد متخصصة لتعليم الكبار على مستوى التعليم الجامعي.

د- تأهيل وتدريب الإطارات العاملة في تعليم الكبار في مراكز متخصصة للتعليم الكبار.

هـ- إنشاء مركز متخصص لتعليم الكبار في الجامعات الحكومية وغير الحكومية على غرار مركز تعليم الكبار في جامعة عين شمس.

**9- وسائل الإعلام والتقنيات الجديدة:**

أصبحت الحاجة ملحة للإفادة من منتوجات عصر الحداثة في تعليم الكبار. ولعل التقانة المعاصرة بما لها من دور- لا حاجة لشرحه- يجب أن تكون رديفاً للآليات المعتادة للتعليم، بل ويجب أن تكون الوسائط الأولى التي يعتمد عليها في التعلم الذاتي سواء أكانت الإذاعة المسموعة أو المرئية أو برامج الحاسب أو الشبكات الداخلية أو الشبكات الدولية أو غير ذلك من وسائل معتادة.

**وفي إطار واقع مجال تعليم الكبار في البلاد العربية نرى ضرورة:**

أ- الدعم المستمر للمتاحف، والمكتبات، والمسارح، والمؤسسات الثقافية الأخرى واعتبارها من المصادر الرئيسة لتعلم الكبار.

ب- الاستعانة بالتراث الثقافي كمصدر للتعليم مدى الحياة، وتطوير الطرق والوسائل للتعلم منه.

ج- التوجه نحو تبسيط العلم وفروع التقانة وبثها إذاعيا للتعليم والتعلم.

د- التوسع في تعليم الكبار عن بعد باستخدام التقانة المعاصرة.

و- التوجه نحو الاعتماد على جهود المتعلمين الكبار ذواتهم في تعليم ما يتعلمون إلى من دونهم تحصيلياً وثقافياً.

**10- تعليم الكبار للجميع :**

أوضحت الجهود والتجارب العربية المبذولة لتعليم الكبار أنها حققت بعض النجاحات على مستوى المناطق الحضرية والريفية، ولكن ما زالت هناك بعض الجماعات غير مشاركة في برامج تعليم الكبار لعدة أسباب.

ومن هنا تدعو الوثيقة الدول العربية إلى أهمية الإلتفات إلى تلك المجموعات حتى لا تتحول إلى جزر ثقافية منعزلة تهدد التماسك الاجتماعي في المستقبل، ومن هنا يأتي تأكيد الوثيقة على:

أ- التأكيد على حق المهاجرين والمعزولين واللاجئين المشاركة في تعليم الكبار من خلال توفير فرص تدريب لتعزيز مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وللتعرف على ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

ب- تقديم أشكال وبرامج تعليم الكبار للمساجين لتعزيز اندماجهم في المجتمع، ومساعدة المؤسسات الموجودين فيها لتقديم برامج للتعليم الأساسي للكبار، أو برامج للمهارات الحياتية بهدف مساعدتهم على العمل بعد خروجهم من السجون.

**11- الحكومة والمجتمع المدني:**

يتضح من الجهود المبذولة أن التكامل بين الحكومات والمجتمع المدني لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب. ومن هنا ينبغي أن نحدد من البداية: ماذا تريد المنظمات الحكومية من المنظمات غير الحكومية؟ وماذا تريد المنظمات غير الحكومية من المنظمات الحكومية؟

لكي نحقق ما سبق يتطلب الأمر ما يلي:

أ- تحديد المستويات الفنية اللازمة للمشاركة في إعداد وتخطيط وتنفيذ برامج تعليم الكبار.

ب- تحديد أولويات ومستويات البرامج لكل فئة من الفئات المستهدفة.

ج- وضع أسلوب واضح لمتابعة البرامج، والمشاركين فيها، وتحديد أولويات ومستويات المراجعة لكل برنامج.

د- تحديد الكلفة المالية لكل برنامج والعائد المتوقع منه فردياً وجماعياً، مع توضيح دور كل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والدور التمويلي للمؤسسات المستفيدة من برامج تعليم الكبار.

والتكامل بين هذه الجهود يمثل ضرورة ملحة في الوقت الراهن، فإلى جانب أهميتها التربوية، تأتي ضرورة سياسية لربطها بقضايا الوطن، وضرورة اقتصادية لربطها بقضايا التنمية، وضرورة اجتماعية لإسهام كل القوى في تفعيل حركة تعليم الكبار.

**خاتمة:**

تأتي هذه الخاتمة محاولة لرؤية العناصر التي نرجوها لمجال تعليم الكبار في الغد والتي أوجزناها في البنود السابقة مراعين في ذلك أن هناك عناصر أخرى لم نغفلها ولكننا لم نجد لها مؤشرًا فيما وردنا من وثائق للبلاد العربية. فمثلاً:

- لم تتفق الدول العربية إجرائيًا على مدلول لفظي موحد ليعبّر عن مفهوم تعليم الكبار.
- ولم تتفق الدول العربية عمليًا على:

- المجالات التي لها برامج تعليم الكبار.
- تزمين مراحل الدراسة.
- المستويات التعليمية الموازية.
- القنوات بين الأنساق التعليمية.
- تبعية الأجهزة المسؤولة.
- التقانات المستخدمة.
- أنماط وجوانب التقويم.
- آليات الجودة الشاملة وكيفيات ضبطها.
- أساليب ومستويات الشراكات المجتمعية.

وواقع الأمر أن صياغة هذه الوثيقة اكتنفها العديد من المشكلات لعل من **أهمها**: معايير التقويم الذي نقوم! به كيف وبماذا ولماذا؟ في ظل الظروف القاسية التي تمر بها البلاد العربية.

كذلك فإن مشكلة التثبت من محتوى ما ورد إلينا من وثائق مقارنة بما في وثائق أخرى كانت مؤرقة، على الأخص وأن هناك تناقضات ملحوظة بين الوثائق الصادرة عن جهات مختلفة بالدولة الواحدة لشيء واحد.

ولعل من أخطر المشكلات مشكلة الرؤية المستقبلية لما يجب أن يكون عليه مجال تعليم الكبار، وذلك لأسباب رئيسة:

**أولها**: أن المستقبل طيّع، حاضره يقوم على جهد البشر، وعلى إرادتهم الواعية المدركة لحاجاتهم وإشباعاتهم.

**ثانيها**: أن المستقبل ليست له صورة واحدة، وإنما صور شتى ومن هنا فيقال مستقبلات بدلاً من مستقبل.

**ثالثهما**: أن المستقبل لا يقوم على خبرات الماضي والحاضر فحسب، وإنما على إيجاد علاقات جديدة تستلزم إطلاق العقول والخيال ووضع تصورات علمية.

وبإعمال ذكاوات البشر للموائمة بين ما هو قائم وما هو مرغوب وما يمكن أن يقام في إطار الإمكانات المتاحة... بذلك فالرؤية التي نؤمن بها " منظومية " تتشكل من تفاعل مجموعة من العوامل من قبيل:

(1) إيمان القائمين على الأمر بأهمية تحديد المفاهيم الرئيسة وأبعاد المجال.

(2) مستوى وعي ناقد لدى الأجهزة التنفيذية يتضمن احتواء للمفاهيم والأبعاد، ومرونة في التفاعل مع القرارات الموجهة.

(3) قبول الجمهور المستفيد بأنساق البرامج التي تأتي بمناشطها المختلفة نتيجة لمسوح علمية للحاجات المعلنة بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

(4) حشد الطاقات لحملات إعلامية بين المخططين والمنفذين والجمهور المستفيد توطئة لبدء العمل قبل كل خطوة إجرائية.

(5) تواصل بين الجهود الوطنية داخل الدولة الواحدة ومع جهود الدول العربية الأخرى للإفادة المتبادلة.

(6) إعلان نتائج لأعمال ومخرجات عمليات التقويم بشفافية عالية وبأساليب يفهمها كل المتعاملين.

وبعد فإن الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال تعليم الكبار مازالت – على الرغم من مضي قرابة النصف قرن – تتصف بالتفرّد الذي يلبسها ثوب القصور مما يتطلب إعادة النظر في كل جوانب المجال على المستويين النظري والتطبيقي من أجل غد أكثر إشراقا للفرد والمجتمع والأمة.

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام

مشروع قرار رقم : م ت/د 80/ ق 12

# مشروع قرار

بشأن

## تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار

**ان المجلس التنفيذي :**

- إذ يشير إلى قراراته رقم: م ت/ د75/ و18 - أ ، ورقم: م ت / د 76/ ق 20 - بند 3، ورقم: م ت/ د 78 / و10 - بند 2.
- وبعد الاطلاع على الوثيقة المعروضة رقم : م ت / د 80 / و 12.
- وفي ضوء ما دار من مناقشات.

**يقـرّر:**

1. الموافقة على الوثيقة المعروضة.
2. دعوة الدول العربية إلى وضع خططها القطرية في ضوء المؤشرات المستقبلية للوثيقة.
3. دعوة المدير العام إلى طباعة الوثيقة ونشرها وتوزيعها على الدول العربية للإفادة منها في وضع خططها القطرية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
4. توجيه الشكر للمدير العام ومعاونيه على الجهود المبذولة في إعداد هذه الوثيقة الهامة.